

لقد تبنى هذا البحث اتخاذ الأصل الثلاثي أساساً للكلمات العربية وترجيحه على غيره من الأصول الأخرى؛ لأن اعتماد هذا الأصل يؤدي إلى زيادة الثروة اللغوية للعربية، وإبقائها حية نامية متجددة.

واستناداً إلى ذلك لا يمكن قبول آراء البصريين والكوفيين وغيرهم باتخاذ المصدر أو الفعل الماضي أو أسماء الأعيان والأجناس والحروف أصولاً للمشتقات؛ لأن هذه الأصول - إن صحت تسميتها أصولاً - التي اقترحوها لم تكن كذلك بل هي مشتقات أيضاً؛ لدلالاتها على معان وقيامها بوظائف فعلية.

إن الصيغ الثلاثية مجردة ومزیداً فيها قد برزت في كل أجزاء البحث ففي موضوع الاشتقاق صارت هي الغاية والهدف، ولم يكن الاشتقاق إلا وسيلة لتكثير صيغها المجردة والمزیدة فيها.

واستأثرت هذه الصيغ بأكبر عدد من أحرف الزيادة المجموعة في لفظة (سألتمونيها) وكذلك بالزيادة عن طريق تكرير أحد أحرف الصيغ المذكورة التي تدخل في تكوين أصولها، أو تضعيفه، وجاءت هذه الكثرة في الزيادة نتيجة لتمكن الصيغ الثلاثية واعتدالها وخفتها دون غيرها.

ولهذه الصيغ أوفر حظ في الإلحاق؛ لأن الصيغ الثلاثية الملحقة بغيرها من الرباعية والخماسية المجردة والمزید فيها أكثر من الرباعية الملحقة بالخماسية المجردة والمزید فيها. من جهتين:

إحداهما: كثرة الصيغ العربية الثلاثية في الاستعمال.

والأخرى: جواز إلحاق الثلاثي بغيره من الرباعي والخماسي، وعدم جواز إلحاق الرباعي أو الخماسي المجردين أو المزید فيهما بالثلاثي؛ لأن القصد من الإلحاق تكثير أحرف الكلمة حتى تصير متفقة مع أخرى أكثر منها في عدد الأحرف فتساويها وتلحق بها لتتصرف تصرفها في الكلام.

إن الصيغ الثلاثية المزید فيها بصفة عامة وصيغ الأسماء منها بصفة خاصة كثيرة ومعظم أمثلتها غريب، وغير واضح المعاني، وهذا مما يضر بالدرس